ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد: 07 العدد: 02(2022) ص 719-730

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة :حالة الجزائر

The Role Of Good Governance In Achieving Sustainable Development

بوستة محمد

جامعة امحمد بوقرة (الجزائر)

m.boucetta@univ-boumerdes.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
26 ديسمبر 2021

تاريخ القبول:
26 جانفي 2022

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحكومة (الحكم الراشد)،
- ✓ الفساد الاقتصادي،
- ✓ التنمية المستدامة

الملخص:

ظهر كل من مفهوم الحكم الراشد و التنمية المستدامة في العالم و في البلدان العربية خاصة بعد صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية , إذا كانت التنمية المستدامة ترتكز على أسس كالإنتاج والاستهلاك المسؤول, التضامن, المشاركة والالتزام, حماية البيئة في سبيل تحقيق جملة من الأهداف كتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان , تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة, تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد, ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع, إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع, تحقيق نمو اقتصادي تقني, هذا لن يتأتى إلا بتوخي قدرا من العدالة و المساءلة و تكريس الديمقراطية أو ما يعرف بمقومات الحكم الراشد, من منا تبرز العلاقة الوطيدة بين المصطلحين أي الحوكمة أو الحكم الراشد و التنمية المستدامة.

Article info

Received
26 December 2021
Accepted
26 January 2022

Keywords:
- ✓ *governance:*
- ✓ *economic corruption:*
- ✓ *sustainable development:*

Abstract :

The concept of good governance and sustainable development in the world and in Arab countries, especially after the publication of United Nations Development Reports, has emerged if sustainable development is based on principles such as responsible production and consumption, solidarity, participation and commitment, protecting the environment in order to achieve a set of objectives Improving the population's awareness of existing environmental problems, rationalizing the use of resources, linking modern technology to society's goals, making a continuous and appropriate change in the needs and priorities of society, achieving economic economic growth. This can only be achieved through a measure of justice and accountability. Democracy or what is known as the elements of good governance. One of us highlights the close relationship between the two terms: governance, governance and sustainable development

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تفشي وتنامي ظاهرة خطيرة تنخر اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها والنامية وهذا بدرجات متفاوتة حسب خصوصياتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية إنها ظاهرة الفساد، وقد ارجع الخبراء والمختصين في المجال السبب الرئيس له إلى فشل البرامج والمشاريع التنموية خاصة في البلدان النامية ما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة وظهور الآفات الاجتماعية. كذلك غياب سياسات الحكم الراشد الذي يؤدي بالضرورة إلى سوء تسيير الموارد المتاحة وانخفاض شديد للكفاءة والفعالية وفي النتيجة مستقبل الأجيال القادمة أو ما يعرف بالتنمية المستدامة أصبح مهددا.

الجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه ظاهرة الفساد خاصة بعد البحبوحة المالية التي انتعشت بها الخزينة العمومية التي تحققت نتيجة لارتفاع أسعار النفط وضخامة المشاريع الحكومية المندرجة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ما فتح الشهية لأصحاب المصالح وبلوغ الفساد مستويات قياسية مما أثر سلبا على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وفي هذا السياق تأتي إشكالية المداخلة كالآتي:

ما مدى مساهمة الحكم الراشد وآلياته في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: يتناول هذا البحث إحدى المواضيع الهامة والحساسة خاصة في ظل الظروف الحالية المحلية والدولية على راسها جائحة كورونا التي اثرت سلبا على جميع القطاعات بدون استثناء خاصة الاقتصادي وضرورة ترشيد النفقات العمومية ومكافحة ظاهرة الفساد التي نخرت الاقتصاد الوطني وبلغت مستويات عليا هرم للسلطة و سقطت بعض رؤوسها بعد الحراك الشعبي ل 22 فبراير 2019.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة والتي يتطلع إليها المواطن الجزائري الحالي لتستفيد منها الأجيال اللاحقة.

منهج الدراسة: يعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع أدبيات التي تناقش دور الحكم الراشد أو الحوكمة في وضع السياسات العامة المحلية. وكذا المصطلح الحديث المتعلق بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت إحدى المصطلحات أو الكلمات المفتاحية، ثم إبراز العلاقة بين المفهومين والتطلع إلى تجربة الجزائر التي انتهجت آليات الحكم الراشد مع إعطاء بعض المؤشرات صادرة عن البنك الدولي.

أما عن **هيكل الدراسة:** فهو يشتمل على العناصر الآتية:

. تعريف الحكم الراشد، مؤشراته وآلياته.

. مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها، أبعادها ومؤشراتها.

. سبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد.

الدراسات السابقة:

نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة ساعد حماش ، ماجد بربريس، يوسف زدام بعنوان الحكم الراشد و اليته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية ، مجلة سوسيولوجية المدينة و التنمية المستدامة و البيئة، ديسمبر 2018، و خلصت الدراسة الى انه يتم تفعيل التنمية في المجالات الحضرية من خلال تجسيد و تكريس مبادئ الحكم الراشد، الا ان الدراسة كانت نظرية لم تدعم بمؤشرات من الواقع.

دراسة لخضر رابحي و عبد المجيد بن يكن بعنوان الحكم الراشد و دوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 17، جانفي 2018، خلصت الدراسة الى ان الحكم الراشد يمكن ان يقاس من خلال تعزيز مفهوم المشاركة و تطبيق النظام الديمقراطي، كذلك تفتقر الدراسة الى معطيات و احصائيات .

دراسة الأستاذ عمراني كربوسة جامعة بسكرة 2014 بعنوان الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة بالجزائر حيث حاولت الربط بين مؤشرات الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مسالي نسيمة في دراستها بعنوان الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة بالمغرب العربي من خلال دراسة مقارنة لواقع التنمية المستدامة على ضوء الحكم الراشد في الدول المغاربية). سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان, 2012-2103.

سارة بوسعيود, دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف, 2012-2013.

بومدين طاشمة, الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر, مجلة التواصل, عدد26, كلية الحقوق , جامعة ابو بكر بلقايد, تلمسان, جوان, 2010,

أولا: الإطار المفاهيمي للحكم الراشد:

1-الحكم الراشد (مفاهيمه، عناصره وآلياته):

تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها".

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب (المدني، 2007، صفحة 16)"[1].

كما يعرف الحكم الراشد كذلك بـ(الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد)، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه و نورد هذه التعاريف فيما يلي:

- ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

- كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع.

ان مفهوم الحاكمية او الحوكمة اصبح يكتسي طابع الشمولية اذ عد احد الباحثين (R .A. Rohdes) وجود ستة توجهات و استخدامات لهذا المفهوم متكاملة فيما بينها و هي (الخفاجي، 2008، صفحة 24):[2]

الاتجاه الاول: الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات للتعبير عن دولة الحد الادنى.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاتجاه الثاني: التركيز على منظمات الاعمال الخاصة وبالذات استخدام مفهوم (corporate governance) والذي يركز على ادوار ومطالب المساهمين، في هذا الصدد تشير الحاكمية الى ثلاثة أطراف اساسية هي المساهمون (راس المال)، الخبرة (الادارة) والعمال(العمل).

الاتجاه الثالث: يتم التعبير عنه بالإدارة الحكومية من خلال ادخال اساليب جديدة في الادارة كالتمكين، المعرفة والثقة الشاملة والقيم الابداعية وطرق قياس الاداء الحديث وغيرها.

الاتجاه الرابع: يربط بين الحاكمية ومنظومة القيم الديمقراطية، حيث الشرعية ونظام المساءلة والمنافسة وتشجيع القطاع الخاص واللامركزية وتعظيم دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة.

الاتجاه الخامس: يركز على التفاعل الرسمي وغير الرسمي لمجموع المؤثرين في بيئة العمل.

الاتجاه السادس: يركز على ادارة مجموعة شبكات المنظمة في عدد من الاجهزة والمنظمات.

ب- أبعاد الحكم الراشد:

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها (كريم، مفهوم الحكم الصالح، 2004، صفحة 97)[3]، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها (كريم، 2004)[4]. وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع (اسماء، 2009، صفحة 97)[5]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة (كريم، مفهوم الحكم الصالح، 2004، صفحة 97)[6]

ج- عناصر الحكم الراشد:

الديمقراطية: تقوم على أساس المشاركة وتمثيل الشعب وحرية التعبير، وكذا المحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، من خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

حقوق الإنسان: من خلال احترام وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي تنص على إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

سيادة القانون: **أي** أن يكون القانون المرجع الأساسي السائد والمطبق على جميع المواطنين دون استثناء. هذا من خلال إرساء قواعده والإطار الدستوري، وتفعيل ادوار المؤسسات الوطنية تعمل في سبيل تطبيق وتعزيز الأسس السليمة للديمقراطية، والانتخابات النزيهة، والتداول السلمي للسلطة، وتنظيم الحياة السياسية، والتنافس الشريف ما بين القوى والأحزاب السياسية، وضمان الأمن الشخصي لأي مواطن.

مؤسسات المجتمع المدني بالنظر إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في سبيل تحقيق الحكم الراشد فانه يتعين على الدولة أن تعمل على تشجيع إنشائها وإشراكها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية التي تسمح لها بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

الإدارة الحكومية: يقتضي هذا المبدأ على ضرورة إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون بذلك أفراد الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

الإدارة غير المركزية: تعنى بنقل صلاحيات اتخاذ القرارات إلى المستويات المحلية والإقليمية، أي العمل على إنشاء توازن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكفاءات بين السلطة المركزية والولاية والمحلية وتوسيع دائرة الحرية لهذه المجالس المنتخبة بمشاركة أفراد المجتمع، وهذا لبناء نظام معرفي يعزز بناء وعصرنة النظام السياسي وترتيب أولويته.

د- آليات الحكم الراشد:

الشفافية: أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور (الحاكم والمحكوم)، من خلال الإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، والوضوح في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرارات بتوفير ونشر الوثائق والمعلومات الواضحة عن الهيئة الحكومية.

المشاركة: أي ضمان حق جميع المواطنين بإبداء الرأي، والمشاركة في صنع القرار، سواء كان مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين. وتتطلب المشاركة، ضمان للحرية السياسية، والانتخابية، والتعبير.

حكم القانون (سيادة القانون): بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص (المدني، 2007، صفحة 20)[7]

المساءلة: على كل مسؤول في هيئة إدارية أن يتمتع بمبدأ المحاسبة وان يكون مستعدا للإجابة أو الاستفسار عن كل تصرف واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه، وقراراته وسياساته، وتحمل كامل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات (المدني، 2007، صفحة 21)[8]

المساواة: أي تكافؤ وتوفر الفرص والخدمات للمواطنين دون تمييز، أو اعتبارات شخصية، والتزام الحياد من خلال تنفيذ الالتزامات.

الكفاءة: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع. (المدني، 2007، صفحة 21)[9]

- العدل: يعني العدالة الاجتماعية وإزالة ونبذ الفوارق بين مختلف أفراد المجتمع والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

الرؤية الاستراتيجية: هي اتفاق عام ما بين الحكومة والمواطنين لرسم التوجهات العامة والمستقبلية للدولة من نواحي التطوير التنموي والمجتمعي والاقتصادي. على أساس الحضارة والثقافة الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى (المدني، 2007، الصفحات 25-26)[10]

ثانيا: الإطار النظري للتنمية المستدامة

1-مفهوم التنمية المستدامة:

هناك بعض التعاريف المتاحة للتنمية المستدامة نذكر منها:

تعريف موسوعة المعلومات ويكيبيديا : هي عمل تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل.

كما يعرفها كل من مدحت أبو النصر و ياسين مدحت محمد بانها : التنمية المستمرة و العادلة و المتوازنة و المتكاملة و التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها و التي لا تجني القمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (محمد، 2017، صفحة 82).[11]

ولأكثر شمولية يجب ان نفرق بين اربعة ابعاد للاستدامة على النحو التالي:

-النظم الايكولوجية.

-النظم الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية.

-الحكم والنشاط السياسي.

-الأداء وقدرات المؤسسات.

وتعرف كذلك:

التنمية المستدامة "هي عمل تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل" (ويكيبيديا، 2015).[12]

ويمكن تعريفها كذلك "بأنها النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية." (عمار، 2008، صفحة 4)[13] وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تعد التنمية المستدامة اشمل لأنها تأخذ بعين الاعتبار والجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية البيئية.

2- أهداف ومبادئ التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق الأهداف التالية: (زنط، 2007، الصفحات 29-30)[14]

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا، نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة**

عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- **احترام البيئة الطبيعية**

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد**

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحاول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرا عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع**

وفق نمط يلائم إمكانياته ويسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة دون أن ت ستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

- **تحقيق نمو اقتصادي تقني**

بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية، ويبحث عن بدائل ذات كفاءة بالاعتماد على التطور التكنولوجي، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه

مبادئ التنمية المستدامة. تتجسد مبادئ التنمية المستدامة فيمايلي

الإنتاج والاستهلاك المسؤول :نمط الإنتاج والاستهلاك، يجب أن يتطور من أجل تقليل أي آثار سلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تجنب الهدر واستنفاد الموارد.

التضامن :يتم التعبير عن هذا المبدأ من خلال (التضامن بين الدول، وخاصة علاقة شمال / جنوب وفي نفس الوقت بين الأجيال، وذلك لإرساء أهداف الاستدامة ومواجهة المشاكل والعقبات؛ دعما لعنصر التنسيق المحلي والدولي الذي تلتقي عنده آمال البقاء والعيش الآمن لسكان كوكب الأرض.

المشاركة والالتزام :التنمية المستدامة تستدعي مشاركة جميع الفئات، أي :الشراكة الفعلية بين كل فئات المجتمع التي تلعب دورا هاما وحساسا في الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لعملية التنمية.

حماية البيئة :لتحقيق تنمية مستدامة، يجب دمج البعد البيئي (حماية البيئة) ضمن عملية التنمية.

الحذر :précaution إرساء مبادئ الحذر أو الاحتياط يكون من خلال تطبيق مبدأ الحيطة، كما تضمن السلطات اعتماد تدابير مؤقتة ومتناسبة لمنع تكبد أي مخاطر.

الوقاية أو المنع :ويجب في حالة وجود خطر معروف اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية، على أن تنفذ هذه الأخيرة في المقام الأول على المصدر باستخدام أفضل التقنيات المتاحة وبتكاليف اقتصادية مقبولة.

الملوث يدفع :الفاعلين الذين يمارسون نشاط يؤثر على البيئة كالتلوث، يجب أن يتحملوا تكلفة هذا التلوث، أو القيام بالالتزام بالحد الأدنى من التلوث بحيث يتحمل مسؤولية بيئية ومجتمعية.

وقد ظهر مبدأ " حقوق التلوث تحت تعويض نقدي تحدده السوق " في إطار تبني التنمية المستدامة، حيث تلعب الدولة دورا هاما لخلق المساحات التي تساعد السوق على تصحيح نفسها، خاصة إذا تجاوز الملوث الحدود

المسموح بها، كما تَح ول دون سيطرة المصلحة الاقتصادية على المفاوضات المباشرة التي تج ري بين الملوث والضحية من التلوث، معتمدة على الأسس المستنبطة من بروتوكول كيوتو، الذي أصدر كجزء من مشروع دولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري للحصول على تصاريح الانبعاث.

3-ابعاد التنمية المستدامة للتنمية المستدامة عدة ابعاد ومن اهمها: (عيسان، 2009، الصفحات 47-49) [15]

لتحقيق التنمية المستدامة يجب الترابط والاندماج بين ثلاثة محاور اساسية والمتمثلة في

-المحور الاقتصادي.

-المحور الاجتماعي.

-المحور البيئي.

ا-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: نقصد به النظام الاقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الاضرار بالبيئة. وهذا بتغيير انماط الانتاج الحالية وكذلك الاستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن اساليب جديدة وفعالة لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاقتصادية دون اضرار بالبيئة والحد من التلوث.

ب- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة : نقصد باستدامة التنمية اجتماعيا تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع و

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ايصال جميع الخدمات الضرورية الى جميع الفئات و القضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن و الارياف , و المساهمة في تحقيق التنوع الاجتماعي, و اتاحة المشاركة في المشاورة للجميع و ربطهم باتخاذ القرارات لتحقيق الحرية في ذلك, مع تحديد عامل اساسي في هذا الجانب و هو النمو الديمغرافي المعقول في اي بلد و احداث التوازن في هذا المجال مع امكانات الحكومة و الدولة و مواردها الطبيعية, لان اي زيادة ديموغرافية سريعة لا تحقق التوازن مع تلبية حاجات هذه الكثافة السكانية لعدم قدرة الحكومة في مسايرة هذا النمو السريع, في ظل محدودية قدراتها في تلبية الحاجات و تقديم الخدمات الضرورية للسكان, مما يرجح زيادة عدد الفقراء , و من ثم الاستغلال غير الامثل للثروة, و بالتالي استنزاف الموارد الطبيعية و هذا يعيق استدامة التنمية, و يثقل على الاجيال المستقبلية.

ج-البعد البيئي للتنمية المستدامة: تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، باتباع انماط انتاج واستغلالها بطرق عقلانية، لتجنب استنزاف الطاقات المتجددة، وتحقيق التنوع الحيوي، ونقاء الهواء، وخصوبة التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

يركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على حدود البيئة والتي تعني ان كل نظام طبيعي له حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستغلال والافراط والاستنزاف، يعني تدهور هذا النظام البيئي، ولحماية البيئة يجب تجنب انماط الاستهلاك والانتاج القديمة التي تسيء بالبيئة.

4 -مؤشرات تحقيق التنمية لتحقيق التنمية المستدامة: يجب تحقيق المؤشرات التالية (عيسان، 2009، الصفحات 50-51) 16

تتم صياغة المؤشرات الموالية من طرف لجنة الامم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الاجندة وهي مؤشرات تغطي الابعاد السابقة:

ا-المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة: لا تعد المؤشرات السابقة كمتوسط الدخل الفردي والوطني الخام كافية رغم الحاجة لها، لكن هذا التصور يخلق جدل كبير فيما يخص الخلل الذي يحدثه في توزيع الثروة، وانعدام العدالة في ذلك وهو ما يحرم الاجيال القادمة من الاستفادة من ثروات البلاد ومن المنطلق السالف الذكر يجب تغيير انماط الانتاج والاستهلاك من اجل تحقيق رفاهية للجيل الحالي وعدم استنزاف حق الجيل المستقبلي لتنال حقها من الثروة وبقاء البيئة نظيفة وصالحة لأكبر مدة زمنية ممكنة.

مما سبق ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يجب الاعتماد على المؤشرات التالية:

-معدل استخدام الموارد الطبيعية في الانتاج كلما كان اقل فهو أحسن.

-معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنويا.

-كمية النفايات الصناعية والمنزلية ومعالجتها.

-الاداء الاقتصادي للبلد ويقاس بمتوسط دخل الفرد ومعدل الاستثمار الى الدخل الوطني.

-الحالة المالية للبلد وتقاس بنسبة الديون الى الناتج الوطني الاجمالي.

ب-المؤشرات الاجتماعية للتنمية: هي مؤشرات ترتكز على الجانب الاجتماعي لكل بلد اي المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرار، وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة ومن اهم المؤشرات في هذا المجال

-معدل النمو الديموغرافي السنوي في البلد.

-نسبة وفيات الاطفال دون الخمس سنوات.

-نسبة الاطفال الذين يتعدون المرحلة الابتدائية (السنة الخامسة في الجزائر).

ج-المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة: تتمثل اساسا في

-معدل التلوث البيئي المسموح به (الهواء، الماء، الطبيعة).

-معدل الصناعات الملوثة بالنظر الى القطاع الصناعي ككل.

-التأثير البيئي على حياة الفرد.

ثالثا: دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

1 - طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

من خلال ابرازنا لمفهومي الحوكمة و التنمية يتجسد لنا الاثر الذي يتركه المفهوم الاول اي الحوكمة على التنمية و ذلك من خلال

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تعزيز و تكريس مفهوم الديمقراطية و الذي يعتمد على المشاركة بين جميع افراد المجتمع في ادارته و تنميته, و على المسؤولين و القائمين على شؤون هؤلاء ان تراعي في سياساتها نشر و تعميق مفاهيم الديمقراطية من حرية التعبير و الصحافة و فتح المجال للتنافس السياسي و كذا ترويج العدالة و حقوق الانسان تحت مظلة سيادة القانون, يعني تطبيق و تعزيز مفهوم الحوكمة من منطلق علاقتها بالتنمية مع التركيز على فئة الشباب الشريحة المؤهلة و القادرة على تحقيق هذا الهدف من اجل الاصلاح و النهوض بالمجتمع, لهذا لابد من التفاتة جدية للدور الفعال الذي يمكن ان تلعبه هذه الفئة الواسعة من المجتمع في صياغة و اتخاذ القرارات.

كذلك يمكن ابراز علاقة الحوكمة بالتنمية من خلال العلاقة الموجودة بين ادارة الحكم وادارة الدولة وهذا ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لمختلف موارد الدولة (الاقتصادية، البشرية..) لغرض التنمية في إطار احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وكذا حقوق الانسان.

ويمكن تحديد عناصر الحوكمة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات التالية: (المدني، 2007، الصفحات 31-33)[17]

1- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في ادارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد اساس المحاسبة لاي حكومة.

2- احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الانسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة او الانتقاص.

3- التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل اجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4- احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي امام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

5- ادارة اموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وان تقوم على ادارة مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا ادارة اموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وافراده في اولى غاياتها.

6- اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الاساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

2- واقع الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر:

عرفت الجزائر في اواخر الثمانينات نقلة نوعية في المسار الديمقراطي بتبنيها للتعددية الحزبية و فتح المجال للممارسة السياسية بعد الهيمنة الموروثة للحزب العتيد منذ الاستقلال , لإحداث نوع من التحول على مستوى الساحة السياسية من خلال اصدار مراجعة لدستوري 89 و 96 و التي تركزت اساسا على نقاط من شانها ترسيخ مظاهر الممارسة الديمقراطية كمبدأ فصل السلطات, استقلال القضاء, الانتخابات و التداول على السلطة , التجمع المدني و التجمهر, حرية الصحافة و التعبير...لكن هذه المظاهر اصطدمت بالكثير من العقبات و اثرت بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي.

إذا نظرنا الى تجربة الجزائر الديمقراطية على ضوء مؤشرات الحكم الراشد نجدها لا تزال تعاني من الكثير من النقائص وهذا بالرغم من الاهتمام بموضوع الإدارة المحلية في السنوات الأخيرة كونها تشكل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي ودورها البارز في التنمية وكذا قربها من المواطن ومن انشغالاته الا ان سيمات ومؤشرات الفشل في بناء الحكم الراشد بقيت مطروحة بشدة، ومن اسباب استمرار العجز في التوصل الى عمل تنموي اداري شامل في الجزائر تتمثل في الخصائص التالية: (طاشمة، 2010، الصفحات 35-36)[18]

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والمال الخاص، ويتجه بشكل دائم الى استخدام الموارد العامة واستغلالها لصالح مصلحة خاصة.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ولا يطبق مفهوم حكم القانون.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والاجرائية امام الاستثمار الانتاجي بما يدفع نحو انشطة الربح الريعي والمضاربات.

4- الحكم الذي يتميز بوجود اولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.

5- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار يشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.

6- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار الياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

من خلال هذه الخصائص يمكن ملاحظة مستوى و درجة الفشل في الحكومات المتعاقبة في بعث التنمية و بناء حكم صالح في سبيل تحقيق طموحات المواطنين و تلبية متطلباتهم , كل هذه الخصوصيات تنبع من مشكل جوهري يتعلق بالتخلف السياسي و الاداري, و بالتالي تفشي و تنامي ظاهرة الفساد في مختلف الاجهزة الادارية ليتعمق المشكل اكثر بعد ادراك المواطن بذلك و قناعته ما افقده لمبدا الثقة في علاقته مع الادارة الامر الذي ادى بدخول الجزائر في نفق مظلم من الازمات و الصراعات المتعاقبة و المختلفة و الخروج منه لا يكون الا بالعودة الى تفعيل و تطبيق اليات الحكم الراشد من خلال الاجهزة المختصة في هذا الشأن كمجلس المحاسبة, المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الرقابة منها, اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته, لجنة اصلاح هياكل الدولة.

وفي هذا الصدد سارعت الجزائر الى التوقيع والانضمام الى عدة اتفاقيات على المستوى الاقليمي والدولي، فعلى المستوى الاقليمي تمت المصادقة على مايلي: (طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر، 2007، صفحة 145)[19]

- انضمام الجزائر الى الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب سنة 1983.

- اعلان القاهرة لحقوق الانسان في السلم الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية سنة 1990.

- الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الانسان والعدل ماي 2004.

- تشريع حماية حقوق العاقين 2002.

على المستوى الدولي:

- البروتوكول الاختياري الاول الملحق بالمعهد الدولي للحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ال ثقافية12-09-1989.

- اتفاقية حقوق الطفل 16-04-1993.

- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996.

- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وافراد اسرهم 2005.

اما عن تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، فحسب البنك الدولي الذي يعتمد في مقومات الحكم الراشد في بلدان العالم على مؤشرات تتمثل اساسا في حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون، وضبط الفساد.

فبالنسبة للمؤشر الاول حق التعبير والمساءلة، تتراوح التقديرات الخاصة به -2,5 و+2,5 والقيم العليا هي الافضل، فقد بلغ هذا المؤشر سنة 2020 -1,1 كما جاء في تقرير مراسلون بلا حدود لسنة 2021 اذ تحتل الجزائر الرتبة 146 من بين 180 دولة بنتيجة تقدر ب47,26 ما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة.

المؤشر الثاني المتعلق بالاستقرار وانعدام العنف فقد بلغ سنة 2020 -0,9يعني وجود نوع من اللااستقرار السياسي لتفتت الطبقات الأساسية وبقاء التهديدات الارهابية متواصل.

مؤشر فعالية الحكومة بلغ سنة2020 -0,5 ليبقى بعيد عن المأمول نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وعدم التحكم الجيد في القرارات الحكومية وكذا تراجع الجهاز الديمقراطي.

مؤشر نوعية التنظيم بلغ -1,9 ، حيث يعتمد هذا المؤشر على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة بتنفيذ تلك السياسات، فحسب احصائيات 2020 يبقى ضعيفا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مؤشر سيادة القانون -0,8 و تحتل بذلك المرتبة الخامسة عربيا بعد كل من الامارات، الأردن، تونس فالمغرب، كما تحتل المرتبة 83 عالميا مسجلة بذلك نقاطا ضعيفة في مختلف العوامل و المعايير(القيود المفروضة على السلطات الحكومية، غياب الفساد، الحكومة المنفتحة، الحقوق الأساسية، النظام و الامن، انفاذ اللوائح التنظيمية، العدالة المدنية....) و بالتالي نتكلم عن سيادة جزئية للقانون وحياد جزئي للقانون.

مؤشر ضبط الفساد بلغ 0,6 يبقى بعيدا عن المأمول، فحسب تقرير الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة الشفافية الدولية، فقد نالت الجزائر 36 نقطة من مقياس 100 للفساد في عام 2020 مقارنة ب 34 نقطة لسنة 2019 وبذلك انتقلت الجزائر الى المرتبة 104من اصل 180 دولة شملها المؤشر ، وبذلك تحتل المرتبة العاشرة من مجموع 18 دولة عربية شملها التقرير والمرتبة 24 من بيت 54 دولة افريقية. هذا الترتيب جاء نتاج لمجموعة من التحقيقات حول مؤشرات التنافسية كمناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد وحقوق الإنسان لعل أكبر دليل لظاهرة الفساد في الجزائر مسلسل الفضائح و المحاكمات المتتالية لأبرز رؤوس الفساد التي نهبت الملايير المليرة و التي تم تسميتها بالعصابة التي افرغت خزينة الدولة وهذا جاء نتيجة ثورة الشعب عن طريق حراك شعبي فريد من نوعه بتاريخ 22 فبراير 2019 الذي ابهر العالم باسره بسلميته المعهودة .

بالنسبة لواقع التنمية المستدامة في الجزائر فتبقى مؤشراتها غير مرضية بالرغم من اشتمالها على برامج ومخططات لكنها لم تتجسد على ارض الواقع، ويعود هذا الفشل الى مجموعة من المعوقات:

- العولمة والاثار المترتبة عنها التي تحول دون تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.
- ظاهرة الفساد التي تتزايد حدتها من سنة لأخرى.
- عدم الاستقرار وغياب الامن.
- زيادة حدة الفقر، البطالة والامية.
- زيادة نسبة التلوث للجو والهواء وكذا تراكم النفايات.
- استمرار ظاهرة الجفاف والتصحر.
- مشكل الاكتظاظ في المناطق الحضرية اقر النزوح الريفي نحو المدن.
- تراجع منسوب الموارد المائية وتلوثها.

نقص التجربة للمجتمع المدني في مشاركته في وضع السياسات والبرامج للتنمية المستدامة.

4. خاتمة:

بينما يشهد المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والبيئية، تعيش البلدان العربية تباطؤا شديدا في معدلات النمو ولعل أهم سبب لهذا التدهور هو طبيعة الحكم السائد في هذه الدول الذي لا يشجع على الاستقرار والتنمية ويفتح المجال لتفشي كل ظواهر الفساد.

إن تبني منهج الحكم الراشد وتفعيل آلياته سيساعد لا محالة هذه الدول على تجاوز تلك العقبات وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في إطار برنامج الأمم المتحدة عن طريق تطبيق جملة من الإصلاحات الإدارية، الاقتصادية والسياسية بصفة خاصة.

بالرغم من وجود الكثير من المبادرات ومشاريع الإصلاحات في هذه الدول إلا أنها تبقى حبيسة الصراعات والمصالح الشخصية الضيقة للفاعلين السياسيين.

لتحقيق التنمية المستدامة يجب إرساء مبادئ الحكم الراشد ومكافحة كل أشكال الفساد الذي يرهن مستقبل الأجيال القادمة ويعرقل النمو الاقتصادي وكذا يقوض الديمقراطية الجيدة وحكم القانون ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ويزعزع الثقة بين المواطن والإدارة ويضعف نظام الحكم.

وعليه يمكن استخلاص العلاقة التلازمية ين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، اذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تطبيق آليات الحكم الراشد، حتى تضمن تأمين الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة، لأن الحكم الراشد بما يتضمن عليه من إصلاحات إدارية وكذا تأمين مناخ فعال للتواصل بين المواطنين والسلطة، وبالتالي زيادة الرفاهية والازدهار بالنسبة لهم، وزيادة استقرارهم وفق منظور الأمن الإنساني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتبقى التجربة الجزائرية في مجال تطبيق آليات الحكم الراشد ومسارات التنمية المستدامة تتأرجح بين الفشل والنجاح، فالمؤشرات الايجابية التي تمثل عوامل للنجاح يجب إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن. أما عوامل الفشل يجب استدراكها او تداركها مستقبلا.

ومن المقترحات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للجزائر:

- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد وتوعية خاصة للشباب المحرك الاساسي للتغيير.
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.
- الاقتناع بضرورة الاخذ بمتطلبات الحكم الراشد على مستوى الحكومة والجمعيات.
- بناء وتطوير المؤسسات وهيئات الخبرة والاستشارة وتطوير انظمة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.
- مكافحة كل اشكال الفساد مع ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية.
- ضرورة وجود إرادة سياسية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

5. قائمة المراجع:

- اسماعيل الشطي و اخرون. (2004). *الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اسماعيل شطي و اخرون. (2004). *الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بومدين طاشمة. (2007). استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطيةفي الجزائر. *اطروحة دكتوراه*. كلية العلوم السياسية-جامعة الجزائر، الجزائر.
- بومدين طاشمة. (2007). استراتيجية التنمية السياسية:دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر. *اطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر، الجزائر.
- بومدين طاشمة. (جوان, 2010). الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر. *مجلة التواصل- جامعة تلمسان*.
- حسن كريم. (2004). *مفهوم الحكم الصالح*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن كريم. (2004). *مفهوم الحكم الصالح*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن كريم. (2004). *مفهوم الحكم الصالح*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن كريم. (2004). *مفهوم الحكم الصالح* . بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- درغوم اسماء. (جوان, 2009). البعد البيئي في الامن الانساني- مقاربة معرفية. *ماجستير*. الجزائر.
- طاهر محسن منصور، نعمة عباس الخفاجي. (2008). *قراءات في الفكر الاداري المعاصر*. عمان، الاردن: دار اليازوري.
- عامر عيسان. (2009). الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، حالة الجزائر. *اطروحة دكتوراه*. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط. (2007). *التنمية المستديمة، فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها*. عمان، الاردن: دار الصفا.
- عماري عمار. (2008). اشكالية التنمية المستدامة و ابعادها. *التنمية المستدامة و الكفاءى الاستخدامية للموارد المتاحة*. جامعة فرحات عباس ، سطيف.
- مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، مؤشراتها*. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. (2007). *سيادة القانون في الاردن، قراءات في متناول الشباب*. الاردن.
- موسوعة ويكيبيديا. (2015). *الموسوعة الحرة ويكيبيديا*. تم الاسترداد من wikipidia: https://ar.wikipidia.org

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)